

بيان مشترك

ادانة واستنكار للعدوان التركي على الأراضي السورية

مازلنا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، نتلقى ببالغ الإدانة والاستنكار، الأنباء الواردة عن استمرار خروقات قوات العدوان التركية للسيادة السورية والمعتداءات المصادرة والمستمرة على الأراضي السورية، وكان أخطر ما تم من عدوان سافر بالطيران الحربي التركي لتاريخ يوم الثلاثاء 25/4/2017، حيث تم القصف المصاروخي على مرتفعات (قره جوخ) وغيرها من قرى وتلال مجاورة لمدينة ديريك "المالكية" في الشمال الشرقي لمحافظة الحسكة السورية، وعلى مقر القيادة العامة لوحدات حماية الشعب في جبل قر جوخ (كرا تشوك)، وتم تدمير مبنى المأذنة الموجود في كرا تشوك مما أدى الى قطع وسائل الاتصال عن المنطقة، وترافق ذلك مع القصف المصاروخي على منطقة جبال سنجار المجاورة للحدود السورية العراقية، مما أدى الى وقوع العشرات من الضحايا القتلى والجرحى جروح بعضهم خطيرة، كما اسفر هذا الاعتداء عن إلحاق الأضرار المادية الكبيرة بالممتلكات وبالمسيارات والمنازل والأبنية والمحال.

يذكر ان هذا العدوان على المناطق الحدودية السورية-التركية، مستمر منذ أكثر من اسبوع، حيث يقوم الجيش التركي بهجمات متواصلة مستعملا مختلف صنوف الاسلحة الثقيلة والمدفعية والمصاروخية، وقد طال هذا القصف كلا من القرى والمناطق السورية التالية:

• قرية مرعناز التابعة لعفرين بتاريخ 18-19/4/2017.

• قرية توبال التابعة لناحية بلبلي في عفرين بتاريخ 20/4/2017 ..

• قرى مرعناز، عين دقنة، بيلون، فيلات القاضي في منطقة عفرين بتاريخ 20/4/2017.

• قرى مرعناز، بيلون التابعة لعفرين بتاريخ 20/4/2017.

• قرى ملك، وعرادة الواقعتين بين مدينتي سريه كانيه ودرباسيه، بتاريخ 21/4/2017.

· قرية باشمري التابعة لناحية شيروا بعفرين، بتاريخ 2142017.

· قرى عين دقنة، مرعناز التابعة لعفرين، بتاريخ 2242017.

· قرى خليل، وجفلا التابعة لناحية شيه بعفرين، بتاريخ 2342017.

· قرية سفتك الواقعة غرب كوياني "عين العرب"، وقرية علوا التابعة لمنطقة المشدادي بتاريخ 2342017.

· قرية باشمري التابعة لناحية شيروا بعفرين، بتاريخ 2042017.

· قرية كور علي الواقعة غرب كوياني "عين العرب"، بتاريخ 2542017.

· قرى بيلون، ومرعناز في عفرين، وقرية باصوفان التابعة لناحية شيروا بعفرين، بتاريخ 2542017.

· قرية بيلون، عين دقنة، ومرعناز، بعفرين، بتاريخ 2542017.

· بتاريخ 2642017، سقوط عدة قذائف على منطقة درباسيه وعلى قرية كربطلي الواقعة جنوب درباسيه، وعلى قرية جتلي، وعلى قرية عرادا التابعة لسري كانية "راس العين".

· بتاريخ 2642017، على قرية قره بابا بناحية راجو، وقرية تل جبرين وبلدة تل رفعت، وقرية انقله وسناره، وقرية شيل تحتي في ناحية شرا بمنطقة عفرين.

· بتاريخ 2742017، على قرية علوك وقرية تل حلف من محيط سري كانية "راس العين".

· وتم استهداف محطة ضخ المياه في قرية علوك بالقذائف، وتم اخراجها عن الخدمة، علما انها تعتبر محطة ضخ المياه الرئيسية التي تروي كلا من الحسكة وتل تمر وزركان.

· بتاريخ 27/4/2017 على بنيرك وشنكيله وميدان اكبس بناحية راجو، وعلى قرية سوسك وكري سور. ريف كري سبي "تل ابيض" ريف المرقعة.

· بتاريخ 27/4/2017، على قرى ملا خليل وجفلا جورين "فوقاني"، ودير بلوط والقرى الحدودية في نواحي جنديرسة وشيه وراجو. في ريف عفرين- ريف حلب

· ترافق هذا العدوان مع محاولات تركية للاجتياح بواسطة الدبابات والمدفعات والمشاة من جهة مدينة الدرباسية- ريف الحسكة.

وان هذا القصف التركي ادى الى وقوع عددا من الضحايا المدنيين، علاوة على الاضرار بالممتلكات المادية الخاصة والعامة.

اننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، ان نتقدم باحر التعازي القلبية، الى ذوي الضحايا، الذين قضوا نتيجة الجريمة العدوانية المتواصلة والمرتكبة بحق أهلنا بريف الحسكة وريف عفرين وريف عين العرب "كوباني"، متمنين لجميع الجرحى الشفاء العاجل، ومسجلين إدانتنا واستنكارنا لجميع الاعتداءات على السيادة السورية والأراضي السورية وعلى المواطنين السوريين. ونشير الى رسوخ أخرى، بموجب الاتفاقيات والمعاهدات والذي ورد في نص ميثاق الأمم المتحدة، علاوة على تأكيد ذلك في العديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة،

زورد منها:

المقرار 2131/كانون الأول 1965، حول (إعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحماية استقلالها

وسياستها)، وكذلك في المقرار 2625 تشرين الأول 1970 حول (إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية، والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة)، والذي يعتبر الحرص على ضمان تطبيق تلك المبادئ

على أفضل وجه في المجتمع الدولي، وتدوينها وإنمائها التدريجي، من شأنه تعزيز تحقيق مقاصد الأمم المتحدة

وكذلك في المقرار 2734/ كانون الأول 1970 (الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي)، والدعوة الى الاستفادة

الكاملة من الوسائل،

والطرق التي ينص عليها الميثاق، لتسوية أي نزاع، أو

أية محاولة يكون من شأنها استمرارها تعريض السلم والامن الدوليين للخطر.

و

المقرار /3314/ عام 1974، بشأن تعريف العدوان حيث بينت المادة الأولى، بما يعني إن كل استخدام للقوة المسلحة، من قبل دولة ما، ضد سيادة دولة أخرى، أو سلامتها الإقليمية، أو استقلالها، يعتبر عدواناً.

و

المقرار /155/32/ كانون الأول 1977، (إعلان تعميم،

وتدعيم الانفراج الدولي

، و

المقرار

/

103/39//

9

كانون الأول 1981، (إعلان بشأن عدم

جواز التدخل

بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية للدول).

فإننا نعتبر هذه الجريمة المفضيعة استكمالاً وتواصلاً لمسار دوامة العنف الدموي وما يرتكب من الجرائم الوحشية بحق جميع المواطنين السوريين، ونؤكد من جديد على تخوفاتنا المشروعة على المواطنين السوريين ضحية الصراعات والحروب الكارثية وتصفية الحسابات الدولية على الأراضي السورية، وثمنها الغالي جداً المدفوع من دماء وحياة وأمان السوريين. وإننا نعتبر هذا العدوان الصريح على سورية والمواطنين السوريين، جريمة بحق الإنسانية، ترتقي إلى مصافي الجرائم الجنائية والتي يتوجب معاقبة مرتكبيها أيّاً كانوا، ونطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته تجاه كل الماخذات والمجازر والجرائم التي تعرض لها السوريون ومحاسبة مرتكبيها. ونتوجه إلى مجلس حقوق الإنسان الدولي من أجل تحمل مسؤولياته التاريخية والمقيام بدوره أمام هذه الحالة الكارثية والدموية المستمرة على الأراضي السورية، ولكي يقوم مجلس حقوق الإنسان الدولي بدور أكثر فعالية أمام هذه المشاهد الدامية المتواصلة على الأراضي السورية. وندعو كافة المنظمات الدولية والإقليمية والهيئات الحكومية وغير الحكومية، أن تقف أمام مسؤولياتها التاريخية أمام الأحداث في سورية، والتي هي الآن في خضم الحروب المتعددة على أراضيها، والسلم الأهلي بات فيها مهدداً بعد أن تمت إراقة الدماء، وهذا التدهور لن يضر في سورية وحدها بل بجميع شعوب ودول منطقة الشرق الأوسط.

إننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، إذ ننظر ببالغ القلق والإدانة والاستنكار للتطورات الخطيرة والمرعبة الحاصلة في سورية، في ظل تواصل ذيف الدم، وتصاعد حالة العنف التدميرية والاستنزاف الخطير لبنية المجتمع السوري وتكويناته. ومع غياب الحلول السياسية المتداولة، بفعل الإمدادات والإرادات العسكرية والسياسية الإقليمية والدولية ودورها في إدارة الصراعات في سورية والتحكم فيها، بانته حالة من القلق الجدي على مصير وحدة سورية الجغرافيا والمجتمع، ويرز رعب حقيقي من تدميرها وتمزيق وحدة النسيج المجتمعي. عبر إشعال فتنٍ وحروب طائفية ومذهبية وعرقية بين فئات الشعب السوري. مع احتمال انتقال آثار هذه المأساة باتجاه حروب إقليمية مدمرة.

لقد أدى النزاع الدامي في سورية، إلى دمار هائل في البنى والممتلكات العامة والخاصة، وتفتت المجتمعات السكانية وهدم المنازل والمحلات والمدارس والمستشفيات والأبنية الحكومية وتدمير شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، وأسقط الآلاف من القتلى والجرحى، وأدى إلى نزوح وفرار ولجوء أكثر من سبعة ملايين شخص تركوا منازلهم، من بينهم أكثر من 3 ملايين لاجئ فروا إلى بلدان مجاورة، إضافة إلى الآلاف من الذين تعرضوا للاختطاف والإخفاء والاختفاء القسري.

وعلى الرغم من التشابكات والتعقيدات المحلية والإقليمية والدولية التي تتحكم بالأزمة السورية، فما زلنا نرى بأن الحل السياسي هو المخرج الوحيد من الطريق العنفي المسدود. كما نعتبر إعلان جنيف قاعدة مقبولة كهكذا حل، عبر توافقات دولية تتيح إصدار قرار دولي ملزم وفق الفصل السادس لميثاق الأمم المتحدة. يتضمن هذا القرار الموقف الفوري لإطلاق النار على كامل الجغرافيا السورية، ووضع آليات للمراقبة والتحقق وحظر توريد السلاح، مع مباشرة العملية السياسية عبر الدعوة لمؤتمر وطني يشارك فيه جميع ممثلي التيارات السياسية والشبابية والنسائية تحت رعاية إقليمية ودولية. بما يؤدي لوضع ميثاق وطني لسورية المستقبل وإعلان مبادئ دستورية، والتوافق على ترتيبات المرحلة الانتقالية، والمسير نحو نظام ديمقراطي يقوم على انتخابات تجري وفقاً للمعايير الدولية للانتخابات الحرة والنزيهة.

دمشق في 27 42017

المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية

1) منظمة حقوق الإنسان في سورية - ماف

2) المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية

3) منظمة الدفاع عن معتقلي الرأي في سورية-روانكة

4) اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (الراصد).

5) المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية.

6) المنظمة الكردية لحقوق الإنسان في سورية (DAD)

7) لجان المدافع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية (ل.د.ح).